

## العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين

### THE RELATION BETWEEN BANK SUPERVISORS AND EXTERNAL AUDITORS

المحتويات	الفقرات
مقدمة	6-1
مسؤولية ادارة المصرف	10-7
دور المشرف على المصرف	22-1
دور المدقق الخارجي للمصرف	33-23
العلاقة بين المشرف والمدقق	42-34
مقاييس لإمكانية توسيع دور المدقق للمساهمة في عملية الإشراف	50-43
توجيهات خاصة لإمكانية توسيع دور المدقق	55-51
الحاجة إلى محاورات مستمرة بين السلطات المشرفة ومهنة التدقيق	58-56

تم اعداد هذا البيان الدولي للتدقيق بالتعاون مع لجنة التعليمات وممارسة الإشراف المصرفي (لجنة مشرفي بازل) وقد تمت المصادقة على نشره، من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق ولجنة مشرفي بازل في اجتماعاتهم الخاصة في شهر مارس/آذار 1989 وقد صدر الإذن بنشره مشتركا في شهر يوليو / تموز 1989.

تلعب المصارف دور حيوي في الحياة الاقتصادية ، وان استمرار قوة واستقرار النظام المصرفي هو أمر يتعلق بعموم الجمهور. أن الدور المنفصل للمشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين مهم في هذا الصدد كما أن زيادة التعقيد المصرفي جعل من الضروري وجود فهم متبادل أكبر وأينما كان مناسباً، وجود اتصال أكثر بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين.

أن الغرض من هذا البيان هو توفير معلومات وإرشادات عن كيفية تقوية العلاقة بين مدققي المصارف والمشرفين عليها لمصلحتهما المشتركة. ومع ذلك، ولكون طبيعة هذه العلاقة تختلف بشكل كبير من دولة لأخرى، فإن هذه الإرشادات قد لا يمكن تطبيقها كلياً في جميع الدول. ومن ناحية ثانية فإن اللجنة الدولية لمهنة التدقيق ولجنة مشرفي بازل تأمل بان هذا البيان سيوفر توضيحات مفيدة للدور الخاص للمهنتين في عدة دول، وخاصة تلك التي تكون فيها الروابط قريبة، أو التي تجري فيها حالياً دراسة العلاقة بين المهنتين.

تتألف لجنة مشرفي بازل من ممثلين عن المصارف المركزية والسلطات المشرفة في مجموعة الدول العشرة (بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) ولكسمبورج.



## مقدمة

1. تلعب المصارف دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية حيث تحتفظ بمدخرات الجمهور ، وتوفر وسائل لتسييد قيم البضائع والخدمات، وتمويل تطوير الأعمال والتجارة. ولغرض إنجاز هذه الوظائف باطمئنان وكفاءة، فإن على المصارف المنفردة أن تنال ثقة الجمهور والأشخاص الذين يتعاملون معها. لذا فإن استقرار النظام المصرفي، محلياً وعالمياً، أصبح من الأمور المسلم بأنها تتعلق بالمصلحة العامة. هذه المصلحة العامة انعكست عن طريق جعل المصارف، في كافة الدول وبشكل لا يشابه معظم الشركات التجارية الأخرى، عرضة للإشراف على سلامتها المالية (عادة يشار إليه بالإشراف الحصيف) من قبل المصارف المركزية والوكالات الرسمية الأخرى. كذلك فإن البيانات المالية للمصارف عرضة للاختبار من قبل المراجعين الخارجيين. حيث أن رأي المدققين يضيف مصداقية لمثل هذه البيانات، مما يساعد على تعزيز الثقة بالنظام المصرفي.
2. بما أن أعمال المصارف تزداد تعقيداً، محلياً وعالمياً، فإن مهام كل من المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين أصبحت مطلوبة أكثر فأكثر. ومن أوجه عدة فإن مشرفي المصارف والمدققين الخارجيين يجابهون نفس التحدي، وأن دورهم مفهوم ومكمل بعضه البعض الآخر. إن المشرفين لا يعتمدون بشكل كبير على نتائج أعمال المدققين فقط، بل انهم يزدادون توجهاً لمهنة المحاسبة لتولى مهام إضافية تساهم في تنفيذ مسؤولياتهم الإشرافية. وفي نفس الوقت فإن المدققين عند قيامهم بتنفيذ وظائفهم، يتطلعون إلى المشرفين طلباً لمعلومات يمكن أن تساعد في أدائهم لوظائفهم بفعالية أكثر.
3. إن اللجنة الدولية لمهنة التدقيق ولجنة مشرفي بازل يشتركون في الرأي بأن ازدياد الفهم المتبادل والاتصالات متى كان مناسباً، سيؤدي إلى تحسين فعالية عملية تدقيق المصرف والإشراف عليه، وذلك لمصلحة كلاهما.
4. ثلاثة أطراف لهم دور ومسؤولية تتعلق بالتصرف الحصيف لأعمال المصرف وهم: إدارة المصرف ذاته والمدققين الخارجيين للمصرف، والسلطات المشرفة. إن دور ومسؤولية كل مشارك في الدول المختلفة يستمد من القانون والعرف. إن هذا البيان لا شأن له بالاعتراض على هذه الأدوار أو المسؤوليات، أو تغييرها بل العكس، فإن المقصود هو توفير فهم أفضل، حيث أن الاعتقاد الخاطئ لمثل هذه الأدوار قد يقود إلى اعتماد غير مناسب لأحدهم على عمل الآخر.
5. يسعى هذا البيان إلى إزالة امكانية وجود أن اعتقاد خاطئ واقتراح كيفية زيادة الاستفادة الفعالة من العمل المنجز من قبل الطرف الآخر. وعليه فإن هذا البيان -
  - يعرف المسؤولية الأساسية للإدارة (الفقرات 7-10).
  - يفحص السمات الأساسية لدور المشرفين والمدققين (الفقرات 11-33).
  - يختبر مدى تداخل هذه الأدوار (الفقرات 34 - 42).
  - يقترح آلية لتنسيق فعالية أكثر بين المشرفين والمدققين، لغرض إنجاز مهامهم المنفصلة (الفقرات 43-58).
6. لقد تمت صياغة البيان بإدراك كامل للاختلافات المهمة الموجودة في إطار المؤسسات المحلية، وخاصة في المعايير المحاسبية، وفي تقنية الإشراف، وفي مدى إنجاز المدققين في بعض الدول لمهامهم بناء على طلب السلطات المشرفة. وهناك إدراك بأن علاقة المشرفين على المصارف والمدققين، في بعض الدول، هي أقرب من

تلك التي أشير إليها في البيان. إن الترتيبات المقترحة في هذا البيان يجب أن تعتبر مكملة للعلاقة الحالية وليست بديلاً لها. وبالرغم من أن ما جاء في البيان ليس القصد منه أن يكون مفروضاً، إلا أن الأمل هو أن وجهات للنظر المبينة فيه سوف تلائم كافة الحالات، علماً بأنها سوف توجه بوضوح للمواقف في بعض الدول بشكل أكثر مباشرة من دول أخرى.

### مسؤولية إدارة المصرف

7. إن المسؤولية الرئيسية لإدارة أعمال المصرف منوطة بمجلس الإدارة وبالإدارة المعنية من قبلهم. هذه المسؤولية تتضمن التأكد من:-

- إن هؤلاء الذين عهدت إليهم مهام المصرف كفؤون مهنيون، وأن هناك عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرة في الوظائف الرئيسية.
- أن هناك أنظمة رقابية مناسبة، وأنها تعمل بانتظام.
- إن أعمال المصرف تدار بحصافة، ومن ضمنها التأكد من الاحتفاظ (بمخصصات) مناسبة للخسائر.
- إن المتطلبات القانونية والنظامية، ومن ضمنها المتطلبات المتعلقة بالقدرة على الإيفاء والسيولة، تتم مراعاتها.
- أن مصالح المودعين والدائنين الآخرين، وليس مصالح المساهمين فقط، محمية بشكل مناسب.

8. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وفقاً للقانون الوطني. مثل هذه البيانات يجب أن تعبر «بصورة حقيقية وعادلة» أو («تمثل بعدالة») المركز المالي للمصرف ونتائج نشاطه وفقاً للمبادئ المحاسبية المحلية المقبولة عموماً والمتعلقة بالمصارف. هذه المسؤولية تتضمن ضمان تجهيز المدقق، الذي يقوم باختبار هذه البيانات وإعداد تقرير عنها، بكافة المعلومات الضرورية والتي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية، وبالتالي على رأي المدقق حولها. كذلك فإن على الإدارة مسؤولية توفير كافة المعلومات إلى الوكالات المشرفة، والتي يخولها القانون أو النظام بالحصول عليها. وتتضمن المعلومات المقدمة للوكالات المشرفة، عادة، البيانات المالية التي تستعمل غالباً من قبل المشرفين في عملية تقييم الحالة المالية للمصرف.

9. إن الإدارة مسؤولة عن تأسيس وظيفة التدقيق الداخلي للمصرف وتشغيلها بشكل كفء، وبما يناسب حجم المصرف وطبيعة نشاطه. هذه الوظيفة تشكل جزءاً منفصلاً للرقابة الداخلية يتولاها موظفون متخصصون من داخل المصرف لأهداف عديدة من بينها تحديد فيما إذا كانت الرقابة الداخلية مصممة بشكل جيد وتعمل بشكل مناسب. كما أن الإدارة مسؤولة أيضاً عن ضمان توفير الموظفين المناسبين لوظيفة التدقيق الداخلي، ممن لديهم المهارة والكفاءة الفنية، والذين هم أحرار من أية مسؤوليات تنفيذية، وأن تقاريرهم ترفع إلى الإدارة العليا، وأن هناك إجراءات ملائمة تتخذ في الوقت المناسب حول نتائج أعمالهم.

10. أن مسؤولية الإدارة هذه لا تلغى بسبب وجود نظام للإشراف على المصارف من قبل المصارف المركزية أو الوكالات الرسمية الأخرى، أو بسبب متطلبات كون البيانات المالية للمصرف خاضعة للتدقيق من قبل مدققين مستقلين.

### دور المشرف على المصرف

11. إن الدور المتعارف عليه للمشرف، والذي غالباً ما ينص عليه في القانون، هو حماية مصالح المودعين في المصرف. أما واقعياً، فإن هذا الدور قد اتحد، بشكل متصاعد، مع واجب أوسع وهو حماية سلامة واستقرار النظام المصرفي وفي بعض الدول، قد يوجه المشرفون أيضاً للتأكد من التزام المصارف مع السياسات النقدية وأسعار التحويل. ومع ذلك، فإن التركيز في هذا البيان هو على الوجه الحصري لدور المشرف.

12. إن القوة الأساسية التي تستند إليها سلطة معظم المشرفين هي الحق الشرعي في تخويل أو منح رخصة لإنشاء ما بادرة الأعمال المصرفية، والحق في سحب هذا الترخيص. ولكي تحصل المنشآت على

الترخيص المصرفي والاحتفاظ به فإن عليها أن تراعى بعض المتطلبات الحساسة . هذه المتطلبات قد تختلف من دولة لأخرى في مواصفاتها الدقيقة، فقد يكون البعض منها معروفاً بالتعليمات وبشكل دقيق، والبعض الآخر قد تم لفت النظر إليه بشكل أكثر سعة، مما يسمح للسلطات المشرفة بشئ من حرية التصرف في تفسيراتها . ومع ذلك ، فإن المتطلبات الأساسية للترخيص، والدرجة أدناه، تتواجد عموماً في معظم أنظمة الإشراف:-

- يجب أن يكون الأشخاص الذين يراقبون ويديرون العمل المصرفي أمناء وموثوقين، ويجب أن يمتلكوا المهارات والخبرة.
  - يجب أن يكون لدى المصرف رأس مال ملائم لمجابهة المخاطر اللازمة لطبيعة وحجم عمله.
  - يجب أن تكون لدى المصرف سيولة كافية لمقابلة الأموال الخارجة.
- وغالباً ما تكون هناك متطلبات إضافية وأكثر تفصيلاً، ومن ضمنها نسب رقمية للحد الأدنى لكفاية رأس المال (الملاءة) والسيولة.
- ومهما كان الشكل الدقيق للتعليمات ، فإن الهدف هو وضع شروط تضمن بأن إدارة المصرف تدير أعمالها بشكل متعقل ، ولديها مصادر أموال مناسبة للتغلب على أية ظروف غير ملائمة ، وحماية المودعين من الخسارة.

13. أن فشل المصرف بالالتزام بشروط ومتطلبات الترخيص المختلفة، سوف توفر الأسباب للمشرفين لدراسة سحب إجازة الترخيص ولكن سحب الترخيص، أي إنهاء الأعمال فعلياً قد يعجل بإفلاس المصرف ، لذا فإن هذه العقوبة هي الحل الأخير الذي يتم اللجوء إليه، عموماً، عندما يكون من الواضح بأنه ليست هناك أية إمكانيات أخرى باقية لعمل تصحيحي. وكأجراء أقل شدة، ولغرض معالجة نقاط الضعف الابتدائية فإن المشرفين عموماً لديهم السلطة لإصدار أوامر رسمية للمصرف يطلبون منه اتخاذ إجراء لدعم بعض أوجه أعماله مثلاً، بإدخال رأس مال إضافي، أو تحسين الضوابط الداخلية. ومع ذلك ، فإن اللجوء إلى السلطات القانونية نادراً ما يكون ضرورياً، وأن الإشراف الحالي يجري عموماً على أساس التوجيه والإقناع غير الرسمي.

14. أن أحد الأركان الرئيسية في الإشراف الحسيف هو كفاية رأس المال (الملاءة). وفي معظم الدول يوجد حد أدنى من متطلبات رأس المال لغرض تأسيس مصارف جديدة ، وأن اختبارات كفاية رأس المال هي إحدى العناصر المنتظمة في الإشراف المستمر . وتمشيا مع الطريقة المتفق عليها بين السلطات المشرفة الممثلة في لجنة مشرفي بازل فإن كفاية رأس المال تقاس في معظم الدول بمقارنة مصادر رأس مال المصرف مع مجموع أصوله وتعهداته خارج الميزانية ، مرجحة لتعكس الأخطار اللازمة المتعلقة بالأصناف المتعددة لوصول أو لبنود خارج الميزانية وقد اتفق أعضاء لجنة مشرفي بازل على أن المقياس الأدنى المطبق لهذه النسبة هو 8٪ كذلك يستعمل رأس المال غالباً كمعيار لقياس أو لتحديد المخاطر اللازمة لأنواع المعاملات التي تتولاها المصارف .

15. تتعرض المصارف إلى مخاطر مختلفة. وأكثرها أهمية من ناحية الخسارة تاريخياً ، هي مخاطر الائتمان - أي مخاطر عدم تمكن المقترض من إعادة دفع مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه. أن توجيه سياسة الاقراض المصرفي ليست من واجبات المشرف، ولكن لديه مصلحة في أن يرى أن لدى المصرف إجراءات فعالة لمتابعة الديون ، والتي تطبق باستمرار. كذلك فإنه يسعى لضمان التنوع المناسب لمخاطر الائتمان وذلك بواسطة قواعد تحدد تعرض المصرف للمخاطر، أن كانت من جانب المقترضين الأفراد، أو من القطاعين الصناعي أو التجاري، أو من دول معينة . كذلك يسعى المشرفون إلى مراقبة وتحديد مدى المخاطر المصرفية الأخرى، مثل مخاطر السيولة ومخاطر الموارد، ومخاطر سعر الفائدة والاستثمارات ، ومخاطر التحويل الخارجي، ومخاطر خارج الميزانية . ويحاول المشرفون بشكل متزايد تطوير أنظمة قياس تؤدي إلى الانتباه لدى التعرض لمخاطر خاصة. هذه الأنظمة غالباً ما تشكل أساساً لضوابط وتحديدات لأصناف متعددة من التعرض للمخاطر.

16. أن من أهم محددات استقرارية المصرف ، والتي هي أكثر صعوبة في التقدير ، هي نوعية أصوله . لذا فإن من المهم للمشرف أن يكون واثقاً بأنه قد تم عمل مخصصات كافية ، مثلاً ، فيما يخص الديون المعدومة والمشكوك فيها . وبينما يعتبر التقييم الصحيح للأصول المسؤولة الأولية للإدارة ، إلا أنها غالباً ما تكون أمراً اجتهادياً ، ويسعى المشرفون للحصول على قناعة بأن هذا الاجتهاد قد اتخذ بالشكل المناسب والمعقول ، مثلاً ، قد يسعى المشرفون للتأكد من أن المصارف تدرك بالشكل المناسب المخاطر الناشئة من قروضها للدول ذات المديونية العالية ، ربما بوضع ارشادات أو متطلبات لمستوى مناسب من المخصصات .
17. أن التقييم الدقيق والحصيف للأصول له أهمية كبرى بالنسبة للمشرفين ، وذلك بسبب تأثيره المباشر لتحديد مبلغ صافي الأصول التي يحتفظ بها المصرف ، ومبلغ حقوق المساهمين (رأس المال زائد الأرباح المحتجزة) . وكما سبقت الإشارة إليه ، فإن رأس المال يستعمل بشكل واسع كمقياس إشرافي لقياس التعرض للمخاطر أو تحديدها . وعموماً ، ومالم يقيم المشرف نفسه بفحص مستقل ، فإنه سيعتمد إلى حد كبير على حكم الإدارة بالتقييم الصحيح للأصول ، وعلى اختبار المدقق لذلك التقييم .
18. يولي المشرفون أهمية كبيرة لحاجة المصارف بأن يكون لديها هيكل تنظيمي مصمم بشكل جيد ، وأن تقوم بتشغيل أنظمة كفوءة للمعلومات والرقابة لإدارة المخاطر . كما يهتم المشرفون بالتأكد من أن السجلات المحاسبية قد تم مسكها بالشكل المناسب ، وأن الإجراءات المحاسبية القياسية قد تم اتباعها لغرض:-
- التأكد من أن كافة المعاملات المصرفية تعالج بشكل فعال وكفوء .
  - التأكد من أن لدى الإدارة أساساً سليماً للمتابعة والرقابة والتخطيط على المخاطر المختلفة التي تتولاها و التأكد من أن امكانية غش الموظفين أو الإدارة أو الزبائن قد تم خفضها .
- أن زيادة التعقيد في الأسواق المالية قد خلق حاجة مماثلة لأنظمة رقابة داخلية ، مصممة لتلبية احتياجات عدد متزايد لأنواع جديدة من المعاملات . أن تطوير أنظمة معلومات الكترونية آلية رفيعة المستوى ، قد أدى إلى تحسين امكانية الرقابة ، ولكنها في المقابل جلبت معها أخطاراً إضافية نشأت من امكانية فشل أو غش للحاسوب .
19. يهتم المشرفون بالتأكد من أن نوعية الإدارة ملائمة لطبيعة ونطاق الأعمال ، وفي البيئات النظامية التي ينفذ فيها إشراف موقعي و بانتظام يكون لدى الفاحصين فرصة للملاحظة علامات عن الفشل الإداري وفي مجالات أخرى يرتب المشرف عادة مقابلات مع الإدارة على أساس منتظمة ، ويلاحق الفرص الأخرى للاتصال حيثما كان ذلك ممكناً . ومهما كانت طبيعة البيئة النظامية ، فإن المشرف يحاول استغلال هذه الفرص لتكوين رأي حول كفاءة الإدارة ، والتأكد من أنها تمتلك تصوراً واضحاً لخطتها بعيدة الأمد . وكذلك ، فإنه يسعى لاكتشاف فيما إذا كان المصرف مهيناً بشكل مناسب لتنفيذ وظائفه بموجب مهارات وكفاءة موظفيه ، والأجهزة والتسهيلات الموجودة تحت تصرفه .
20. بناء على طبيعة التوجيهات الإشرافية ، فإن طريقة التأكد التي اتبعت تميل إلى الاختلاف من دولة وأخرى وبشكل أساسي فإن هناك طريقتين رئيسيتين يمكن استخدامها وهما:-
- الاختبار الموقعي ، و .
  - تجميع وتفسير التقارير الدورية والبيانات الإحصائية الأخرى .
- إن أنظمة الإشراف تستخدم كلا الطريقتين ، ولو أن درجة الاعتماد على أي من الطريقتين سوف تختلف من دولة لأخرى .
21. أن الاختبار الموقعي كثير المطالب من حيث مصادر الإشراف ، ولا يمكن ، عدا في حالة المصارف الصغيرة جداً أن يوجه بانتظام إلا إلى جزء صغير من نشاطات المؤسسة . وفي بعض الدول ، فإن طرق الاختبار تميل إلى التركيز على نوعية الأصول المقترضة ، المستندات الداعمة لها ، وعلى ملائمة الضوابط الداخلية الموضوعية من قبل الإدارة . أما في دول أخرى ، فإن الاختبار يركز ليس فقط على الأصول المقترضة ولكنه يركز أيضاً على أنواع أخرى من المخاطر المشار إليها بالفقرة (15) . وفي حالة استخدام أنظمة تصنيف نوعية القروض ، فإن المفتشين يقومون باختبار عينة من القروض ، بشكل معتاد ، لتدقيق فيما إذا تم تصنيفها بشكل صحيح . كذلك

يقوم المشرفون باعطاء اهتمام للسياسات المتعلقة بتكوين مخصصات للديون المدومة أو المشكوك فيها، وسوف يحكمون فيما اذا كانت هذه المخصصات كافية ، وذلك على ضوء نوعية سجل القرض في حالة المصارف ذات النشاطات الواسعة أو ذات الشبكات المعقدة فإن الانتباه سوف يركز على مدى ممارسة رقابة ادارة المخاطر على اسس عالمية . وفى حالات خاصة ، عندما يكون لدى السلطات المشرفة ادراكاً لمشاكل معينة ، فإن الفحص سيركز بشكل اضيق .

22. ان اختبار كشوفات التقارير والبيانات الاحصائية اقل كلفة ، وان النفقات تقسم بالتساوي تقريبا بين المصارف (التي يجب ان تكيف انظمة معلوماتها الداخلية لتوفير البيانات ) وبين السلطات الاشرافية (التي تكون مسؤولة عن تصميم الكشوفات وتفسير المعلومات). واعتياديا فان كشوفات التقارير توفر تحليلا تفصيليا عن تركيبة الميزانية (متضمنة بنود خارج الميزانية) وحساب الارباح والخسائر. ويجب ان تكون المعلومات ، بشكل مبدئي ، كافية لتمكين المشرف من تكوين رأي عن مخاطر المصرف لمختلف اصناف المخاطر. ان اختبار كشوفات التقارير المقسمة في فترات منتظمة تمكن المشرف من متابعة تطورات العمل بطريقة اكثر تكرارا في أوقات مناسبة، من طريقة التفتيش الموقعي. ومع ذلك، فان طريقة كشوفات التقارير تعاني من المحددات التالية:

- انها مصممة عموما لاكتمال النظام المصرفي ككل، وقد لا ينه بشكل مناسب لانواع جديدة من المخاطر، أو إلى نشاطات معينة لمؤسسة منفردة.
- ان الفائدة من توفير تحذير مبكر للمشرف يعتمد على نوعية انظمة المعلومات الداخلية للمصرف ذاته، وللدقة التي اكملت بها الكشوفات.
- حتى في حالة كون المعلومات موثوقة وشاملة ، فان هناك حاجة لرأي ذوي الخبرة ، عند تفسير النتائج.

### دور المدقق الخارجى للمصرف

23. ان الهدف الرئيسى لعملية تدقيق المصرف من قبل مدقق خارجى ، هو تمكين المدقق من ابداء الرأي فيما اذا كانت البيانات المالية المنشورة للمصرف تعبر « بصورة حقيقية وعادلة » أو (أو تمثل بعدالة) عن المركز المالى للمصرف ونتائج نشاطه للفترة التي اعدت هذه البيانات لها . ويوجه تقرير المدقق عادة إلى المساهمين، ولكنه يستخدم من عدة اطراف اخرى كالمودعين والدائنين الاخرين والمشرفين . ويساعد رأي المدقق لتثبيث مصداقية البيانات المالية. ومع ذلك، فان على مستخدمى التقرير عدم تفسير رأي المدقق كتأكيد للنمو المستقبلى للمصرف، أو كرأي حول الفعالية والكفاءة التي أدارات بها الإدارة شؤون المصرف ، وذلك بالنظر الى أن هذه الامور ليست من اهداف التدقيق.

24. لكي يكون رأياً حول البيانات المالية، يسعى المدقق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية الاساسية ومصادر المعلومات الاخرى موثوقة وكافية لاعداد البيانات المالية على اساسها ، وكذلك فيما اذا كانت المعلومات ذات العلاقة قد تم اظهارها في البيانات المالية بالشكل المناسب ولهذا الغرض فان المدقق:-

- يقوم بدراسة وتقييم النظام المحاسبى ونظام الرقابة الداخلية التي يرغب في الاستناد عليهما.
- اختبار تشغيل هذه الضوابط للمساعدة في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات التدقيق الاخرى.
- القيام بالاختبارات والاستفسارات والاجراءات الاخرى للتأكد من صحة المعاملات المحاسبية وأرصدة الحسابات، حسبما يراه ملائماً في مثل هذه الظروف.

25. عند القيام بعملية التدقيق لمصرف، فان المدقق المستقل يدرك بان هناك خصائص معينة للمصارف قد تسبب مشاكل خاصة . مثلاً :

- ان المصرف يحتفظ بحجم كبير من المبالغ ، من ضمنها النقود والاوراق القابلة للتظهير ، والتي يجب ان يتم الوثوق بحمايتها الحقيقة . وهذا ينطبق على تخزين ونقل النقود ، مما يجعل المصارف عرضة للاختلاس أو الغش . لذا فانها تحتاج إلى وضع اجراءات تشغيل رسمية ، وحدود للاجتهادات الشخصية معرفة بشكل واضح ، وانظمة صارمة للرقابة الداخلية .



- تتعامل المصارف بمعاملات ذات حجم وتنوع كبيرين من حيث العدد والقيمة. وهذا بالضرورة يتطلب انظمة معقدة للحسابات وللرقابة الداخلية واستعمال واسع لمعالجة البيانات الكترونياً.
  - تعمل المصارف عادة في معظم الدول من خلال شبكة واسعة من الفروع والادارات الموزعة جغرافياً، وهذا بالضرورة يستلزم سلطات لا مركزية اكبر وتوزيع وظائف المحاسبة والرقابة، مع ما ينتج عن ذلك من صعوبات في الاحتفاظ بممارسات وانظمة محاسبية موحدة، وخاصة عندما يتجاوز موقع الفروع الحدود الدولية.
  - تأخذ المصارف عادة على عاتقها التزامات مهمة بدون اى تحويل للاموال. هذه البنود ، تسمى «خارج الميزانية» ، قد لا تنعكس في قيود محاسبية، وبالتالي فان عدم تسجيل مثل هذه البنود قد يكون صعب الاكتشاف .
  - تنظم المصارف من قبل السلطات الحكومية، وتؤثر المتطلبات النظامية غالباً على الممارسات المحاسبية والتدقيقية المقبولة عموماً ضمن القطاع المصرفي. ان عدم الالتزام بالمتطلبات النظامية، مثلاً، التي تخص قواعد التقييم للاصول شبه القياسية، قد يكون له دلالات على البيانات المالية للمصرف.
26. ان التدقيق التفصيلي لكافة معاملات المصرفي تستهلك وقتاً طويلاً هي ذات كلفة عالية ، وايضا غير عملية. لذا فان المدقق يستند في اختباره على فحص وتقييم انظمة الرقابة الداخلية المصممة لضمان دقة السجلات المحاسبية وحماية الاصول، وعلى استخدام تقنيات المعاينة واجراءات الفحص التحليلية ، وعلى التأكد من وجود وتقييم الاصول والالتزامات. وعلى الاخص، فانه مهتم بقبالية الاسترداد وبالتالي القيمة التي تحملها القروض والاستثمارات والاصول ذات العلاقة وكذلك بتحديد كافة التعهدات والالتزامات المهمة محتملة كانت او غير ذلك والافصاح عنها في البيانات المالية.
27. بالرغم من ان المدقق لديه مسؤولية منفردة لتقريره ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءاته ، الا ان معظم عمل قسم التدقيق الداخلي قد يكون مفيداً للمدقق عند فحصه للمعلومات المالية . وعليه فان المدقق ، كجزء من تدقيقه ، يقوم بتقييم وظيفة التدقيق الداخلي للحدود التي يعتقد بانها سوف تكون مناسبة لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءاته.
28. يتخلل الاجتهاد عمل المدقق حيث على المدقق ان يستخدم حكمه في امور من بينها :-
- تقرير طبيعة وتوقيت ومدى اجراءاته التدقيقية.
  - تقييم نتائج هذه الاجراءات.
  - تقدير معقولية الاجتهادات و التخمينات الصادرة عن الإدارة عند اعداد البيانات المالية.
29. يخطط ويدير المدقق عملية التدقيق للحصول على توقع معقول باكتشاف معلومات خاطئة في البيانات المالية للمصرف ، والتي بمفردها او بمجموعها جوهرية بالنسبة إلى المعلومات المالية الظاهرة في هذه البيانات . ويأخذ المدقق في الاعتبار الاهمية النسبية على مستويين ، المستوى الكلى ، والمستوى المتعلق بالحسابات المفردة والافصاح عنها . ان تقدير ما هو مهم نسبياً هو امر يتعلق باجتهاد المدقق ، ولكنه يتأثر بنفاذ بصيرة المدقق لاحتياجات مستخدم البيانات المالية للمصرف ، ولتقديراته لمخاطر المعلومات الخاطئة الجوهرية في تلك البيانات والتي قد تبقى غير مكتشفة ، وما يترتب على ذلك . كذلك قد تتأثر الاهمية النسبية باعتبارات اخرى مثل المتطلبات القانونية والنظامية ، ان كانت تتعلق بالمعلومات المالية ككل أو ببند منفرد منها . لذا فان المدقق قد يطبق مستويات مختلفة للاهمية النسبية على اجزاء مختلفة من البيانات المالية وبالتماثل ، فان مستوى الاهمية النسبية من قبل المدقق عند تقديمه تقريراً حول البيانات المالية للمصرف قد يختلف عن المستوى المستخدم عند تقديمه تقريراً خاصاً إلى مشرف المصرف .
30. عند تكوين رأيه حول البيانات المالية ، يقوم المدقق بتنفيذ اجراءات مصممة للحصول على تأكيد معقول بان البيانات المالية قد تم عرضها، من كافة النواحي الجوهرية ، بالشكل المناسب. وبسبب طبيعة الاختبار والمحددات الملزمة الاخرى لعملية التدقيق ، مع المحددات الملزمة لاي نظام للرقابة الداخلية ، فان هناك مخاطر لا يمكن تفاديها وذلك بامكانية بقاء بعض الاخطاء الجوهرية غير مكتشفة. ان مخاطر عدم اكتشاف اخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال هو اكبر من مخاطر عدم اكتشاف اخطاء جوهرية ناتجة عن الاخطاء ، وذلك



لان الاحتيال عادة يتضمن اعمالا لاختفاء ، مثل التواطؤ أو التزوير أو الفشل المتعمد في تسجيل المعاملات أو التحريف المقصود المقدم للمدقق . وما لم تكشف اختبارات المدقق دليل على العكس فان المدقق يشعر بان له الحق في قبول الاقرارات على اساس انها موثوق بها ، وقبول السجلات والمستندات على اساس انها حقيقية . ومع ذلك فان المدقق يخطط وينجز عملية التدقيق بموقف من الشك المهني ، موافقا على انه قد يواجه ظروفًا وحالات ، خلال عملية التدقيق ، تقوده إلى الشك فيما اذا كان هنالك احتيال أو خطأ موجود .

31. من الامور التي تهتم المدقق بشكل خاص هو حصوله على تأكيدات بان السياسات المحاسبية المناسبة قد تم اتباعها من قبل المصرف ، وان هذه السياسات قد طبقت بشكل ثابت . ان البيانات المالية للمصارف يتم اعدادها بموجب المتطلبات القانونية والنظامية السائدة في مختلف الدول ، وان السياسات المحاسبية تتأثر بمثل هذه اللوائح .

32. عندما يكتشف المدقق وجود خطأ جوهري في البيانات المالية ، كاستخدام سياسة محاسبية غير مناسبة ، أو تقييم الاصول بشكل لا يوافق عليه ، أو عدم الافصاح عن معلومات جوهريّة ، فانه يطلب بأن يتم تعديل البيانات المالية لتصحيح الخطأ . وفي حالة رفض الإدارة عمل التصحيح المطلوب فان المدقق سيصدر رأيا متحفظا أو رأيا معاكساً حول البيانات المالية . مثل هذا التقرير سيكون له تأثير خطير على مصداقية المصرف أو حتى على استقراره ، وعليه فان الإدارة عادة تقوم باجراء الخطوات الضرورية لتلافي ذلك . كذلك يجب على المدقق عدم اعطاء رأي غير متحفظ في حالة عدم تزويده بكافة المعلومات والتوضيحات التي يطلبها .

33. يقوم المدقق عادة ، كجزء تكميلي ولكن ليس بالضرورة كجزء من دوره ، بتزويد الإدارة ، برسالة إدارية هذه الرسالة تحتوي في العادة على تعليقات المراجع حول بعض الامور كعدم كفاءة الرقابة الداخلية أو الاخطاء الاخرى أو الحذف ، والتي لفتت انتباه المدقق خلال عملية التدقيق ، ولكن لا تبرر تحفظ المدقق في تقريره ، وذلك بالنظر لتمكّنه من تنفيذ اجراءات اضافية لتعويض نقاط ضعف الرقابة ، أو بسبب ان الاخطاء قد تم تصحيحها في البيانات المالية ، او لان لا أهمية لها في هذا الصدد . وفي بعض الدول ، فان المدقق يزود الإدارة أو السلطات المشرفة ايضا ، اما كجزء من المتطلبات التشريعية أو العرف ، بتقرير مطول حول امور خاصة مثل تركيبة الارصدة الحسابية ، أو محفظة القروض ، و السيولة والفوائد ، و النسب و ملائمة انظمة الرقابة الداخلية ، وتحليل المخاطر المصرفية ، أو الالتزام بالمتطلبات القانونية والاشرفية .

### العلاقة بين المشرف والمدقق

34. من اوجه عديدة ، فان المشرف والمدقق لهما اهتمامات متممة لبعضهما البعض، تتعلق بنفس الامور ، عدا ان تركيز اهتماماتهما قد يختلف. مثلا :-

- ان المشرف يهتم بشكل اساسي باستقرارية المصرف لكي تتم حماية مصالح المودعين. لذا فانه يراقب قابليته للبقاء حالياً ومستقبلاً ، ويستخدم البيانات المالية لمساعدته على تقدير نشاطاته المتطورة من الناحية الاخرى ، فان المراجع يهتم بشكل اساسي بتقديم تقرير حول المركز المالي للمصرف وعن نتيجة نشاطاته . بعمله هذا ، فانه يراعى ايضا استمرار بقاء المصرف (عادة لفترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الميزانية العمومية) وذلك لدعم مبدأ «الاستمرارية» التي اعدت البيانات المالية حسبه.
- يهتم المشرف بالاحتفاظ بنظام سليم للرقابة الداخلية كاساس لادارة امانة وحريصة لاعمال المصرف اما المدقق فانه يهتم ، في معظم الظروف ، بتقييم الرقابة الداخلية لتحديد درجة اعتماده في تخطيط وتنفيذ عمله.
- يهتم المشرف بوجود نظام محاسبي ملائم كشرط لازم للحصول على معلومات موثوقة لقياس ورقابة المخاطر اما المدقق يهتم بالحصول على تأكيدات بان السجلات المحاسبية التي تم اعداد البيانات المالية منها ، قد تم مسكها بالطرق المناسبة.

35. لذا فانه من الضروري ان يميز المشرف ، عندما يقوم باستخدام البيانات المالية المدققة ضمن نشاطاته الاشرفية ، بان البيانات قد تم اعدادها لغرض يختلف عن الغرض الذي يرغب في استخدامها له . وعلى الاخص ، يحتاج المشرف إلى ان يضع نصب عينيه :-

- السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد البيانات ومدى ملائمتها للغرض الذي يرغب في استعمالها له.

- مبدأ « الاستمرارية » والذي في ضوءه تمت صياغة البيانات المالية، وتحديد قيم الاصول والالتزامات
- ان البيانات المالية قد تم اعدادها على اساس الاجتهادات والتقديرات التي قامت بها الإدارة ، والمقيمة من قبل المدقق ، والتي جعلت المعلومات المحتوية عليها ، إلى مدى معين ، غير موضوعية .
- ان المركز المالي للمصرف قد يكون تأثر باحداث لاحقة منذ تاريخ صياغة البيانات المالية.
- وليس في استطاعته الافتراض ، اخذاً بعين الاعتبار الاغراض المختلفة التي تقيم وتختبر لاجلها الرقابة الداخلية من قبل المشرف والمدقق ، بان تقييم المدقق للرقابة الداخلية لاغراض تدقيقه ، سوف تلائم بالضرورة الاغراض التي يحتاج اليها المشرف من عملية التقييم .

36. مع ذلك ، فان هناك مناطق يمكن أن تكون أعمال المفتش والمدقق مفيدة لبعضهما البعض. ان رسائل الإدارة والتقارير المطولة المقدمة من قبل المدققين قد توفر للمشرفين نظرة ثاقبة ثمينة لمختلف الواجهه التشغيلية للمصرف . وقد جرت العادة ، في العديد من الدول ، ان تكون مثل هذه التقارير متوفرة للمفتشين.

37. وبالتماثل فان المدققين باستطاعتهم الحصول على نظرات ثاقبة مساعدة من المعلومات الناشئة من السلطات المشرفة وعند القيام بتفتيش اشرافي او اجراء مقابلة مع الإدارة فان النتائج المستخلصة من أو المقابلة ، تبلغ عادة إلى المصرف . هذه التبليغات يمكن ان تكون ذات فائدة للمدققين بقدر ما توفر تقديراً مستقلاً في مناطق هامة مثل ملائمة مخصصات الديون المدومة و الديون المشكوك فيها ، وتركز الانتباه على مناطق خاصة للاهتمامات التفتيشية . وقد تقوم السلطات المشرفة ايضا بتطوير بعض النسب والارشادات الاحترازية غير الرسمية، التي تكون متاحة للمصارف ، والتي يمكن ان تكون مساعدة للمدقق في تنفيذ الفحوصات التحليلية.

38. عندما يتم الاتصال مع الإدارة ، يحتاج كل من المشرفين والمدققين إلى ادراك الفوائد التي يمكن ان تتدفق إلى كل منهما من معرفة الامور التي تحتويها مثل هذه الاتصالات . ولذا فان من المفيد ان تكون الاتصالات من هذه الطبيعة مكتوبة ، حتى تكون جزءاً من وثائق المصرف ، والتي يمكن للطرف الاخر أن يطلع عليها .

39. قد تكون هناك ظروف يمكن ان يكون فيها المدقق أو المشرف على دراية بمعلومات مهمة يعتقد ان الطرف الاخر لا تتوفر لديه ، والتي يحتاج إلى ان تبلغ اليه ، مثل هذه الظروف قد تنشأ :-

- عندما يطلع المدقق على حقائق قد تعرض وجود المصرف إلى الخطر .
- عندما يكشف اما المدقق او المشرف اشارات تدل على وجود احتيال في المستويات العليا
- عندما يعتزم المدقق الاستقالة خلال عملية التدقيق .
- عندما يكون لدى المدقق إختلافات متناقضة في الرأي مع الإدارة حول أمر جوهري في البيانات المالية ، ونتيجة لذلك فانه يعتزم اصدار راي مهني غير متحفظ .
- عندما يكون لدى المشرف معلومات يمكن ان تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية ، أو على تقرير المدقق ،و
- عندما يعتقد المدقق بانه من الواجب ابلاغ المشرف بأمر ما ، وان الإدارة لم تقم بهذا التبليغ عندما طلب منها ذلك.

40. لغرض الحفاظ على اهتمام كلا الطرفين فيما يتعلق بسرية المعلومات التي حصل عليها خلال تنفيذ وظائفهما المختصة يكون من الطبيعي عندما تصبح الاتصالات بين المشرف والمدقق ضرورية ، ان تحضر ادارة المصرف هذا اللقاء أو على الأقل ان تعلم به ، بالرغم من ان دولا قليلة توجد فيها اجراءات للاتصال الثنائي بين المشرف والمدقق . ومع ذلك ، وحتى في حالة عدم وجودها ، فان ظروف نادرة أو استثنائية قد تنشأ مبررة هذا الاتصال المباشر بين المشرفين والمدققين. ان الشرط الرئيسي لاستبعاد ادارة المصرف من النقاش هو ان حضورها سيعرض للخطر غرض المشرفين المدققين . لذا فقد قامت بعض الدول برفع قيود السرية من كلا الطرفين ، لتمكين تبادل المعلومات المهمة والسرية بينهما . وفي حالة وجود لجنة للتدقيق ، أو مجلس اشرافي،

أو هيئة مشابهة ، فإن على الطرف البادئ بالمشاورة الثنائية أن يدرس فيما إذا كانت هناك حاجة لاعلام تلك الهيئة بنفس الوقت بجوهر المشكلة موضوع المشاورة .

41. لقد أصبح شائعاً في عدد من الدول ، أن يقوم المدقق بتنفيذ مهمات محددة أو بإصدار تقارير خاصة ، وفقاً

للقانون أو بناء على طلب من المشرف ، لمساعدة المشرف على أداء وظيفته . هذه الواجبات قد تتضمن ، من بين أشياء أخرى ، تقديم تقارير عن رأيه فيما إذا كانت :-

- نسب التغطية الخاصة أو متطلبات الحصافة الأخرى ، والتي تتضمنها كشوفات التقارير ، قد تم اكمالها بدقة .
- شروط منح الترخيص قد تم الالتزام بها .
- معاملات المصرف والتي وصلت إلى علم المدقق من خلال عملية التدقيق ، هي وفقاً للقوانين الخاصة بالمصارف .
- أنظمة الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية والسجلات الأخرى ، و/أو أنظمة الرقابة الداخلية ، هي أنظمة مناسبة .

42. أن هناك مصلحة واضحة للمشرف بتأكده من وجود مقاييس عالية لتدقيق المصرف وعليه ، فإنه سوف يسعى

للحفاظ على اتصال وثيق مع هيئات التدقيق المهنية . وفي بعض الاقطار، يمتلك المشرف سلطات قانونية على تعيين المدققين، كحق الموافقة أو العزل ، وحق التكليف بتدقيق مستقل. أن القصد من هذه السلطات هو التأكد بأن المدققين المعيّنين من قبل المصارف لديهم الخبرة والمصادر والمهارات الضرورية في مثل هذه الظروف. وفي حالة عدم وجود سبب واضح لتغيير المدقق، فإن المشرفون يرغبون عادة في البحث عن الظروف التي أدت إلى عدم إعادة تعيين مدقق من قبل المصرف.

#### مقاييس لامكانية توسيع دور المدقق للمساهمة في عملية الاشراف

43. من الضروري أن تتم الطلبات الموجهة للمدققين للمساعدة في مهام اشرافية خاصة ، في محيط اطار معرف بدقة، وربما حتى مكتوباً في التشريعات الوطنية. ويعتقد بأن المقاييس المدرجة ادناه تحتاج إلى أن يتم ايجادها .

44. أولاً: أن المسؤولية الأساسية بتزويد المشرف بمعلومات كاملة ودقيقة يجب أن تبقى في إدارة المصرف . وأن

دور المدقق هو التأكد من صحتها، وأن يقدم مصداقية اضافية لتلك المعلومات لذا فإنه لا يفترض أياً من مسؤوليات المشرف ، ولكن يساعد المشرف بجعل احكامه أكثر فعالية.

45. ثانياً: أن العلاقة العادية بين المدقق وعميله تحتاج إلى حماية . لذا يجب أن يكون هناك اما اساساً تشريعياً

للمعمل ، أو اتفاقاً تعاقدياً بين المصرف والسلطات المشرفة . وفي حالة عدم وجود متطلبات تشريعية أو ترتيبات تعاقدية ، فإن كافة المعلومات التي تتدفق بين المشرفين والمدققين يجب أن تمرر من خلال المصرف عدا الحالات الاستثنائية . لذا فإن على السلطات المشرفة أن تطالب المصرف بترتيب الحصول على المعلومات التي تتطلبها من المدقق ، ومثل هذه المعلومات سوف تقدم إلى المشرف من خلال المصرف. أن أي اجتماع بين المدققين والمشرفين يجب أن يحضره ، عدا ما تمت الإشارة إليه بالفقرة (40) اعلاه، ممثلون عن المصرف، كما يتطلب موافقة المصرف على نقل نسخ من رسائل الإدارة والتقارير المطولة إلى السلطات المشرفة.

46. ثالثاً: قبل عقد اية ترتيبات مع المشرف، على المدقق دراسة فيما إذا كان هناك أي تعارض في المصالح، قد

ينشأ. وفي حالة وجود تعارض ، فيجب ازالته بشكل مرضٍ قبل المباشرة بالعمل، وذلك بالحصول عادة على موافقة ادارة المصرف المسبقة للقيام بهذه المهمة.

47. رابعاً: يجب أن تكون متطلبات الاشراف محددة ومعروفة بوضوح بالنسبة إلى المعلومات المطلوبة. وهذا يعنى

أن المشرف يحتاج ، قدر المستطاع ، إلى أن يصف بمصطلحات كمية المقاييس التي يمكن في ضوءها قياس أداء المصرف ، مثلاً، باعطاء الحدود الدنيا أو النسب التي على المصرف الوصول إليها ليتمكن المدقق من بيان فيما إذا كان قد تم الوصول إليها أم لا. مثلاً في حالة طلب معلومات حول الاصول المقترضة ، على

المشرف أن يحدد المقياس الذي سيستعمل في تصنيف القروض المدققة وفقاً لتصنيفات المخاطر . وبالتماثل، وكلما كان ممكناً ، يجب أن يتم التوصل إلى بعض الفهم بين المشرفين و المدققين فيما يتعلق بمبدأ الاستمرارية

48. خامساً: أن مهام المدقق التي يقوم المشرف بطلب انجازها ، يجب أن تكون ضمن مقدرة المدقق الفنية والعملية . مثلاً ، قد يطلب منه تقدير مدى تعرض المصرف لمخاطر مقترض أو بلد معين ، لكنه لا يستطيع بدون إرشادات واضحة ومحددة أن يحكم فيما إذا كانت أي من هذه المخاطر المحددة مفرطة . ولأن عملية التدقيق تنفذ خلال فترات من الزمن وليس بشكل مستمر فإنه لا يكون معقولاً أن نتوقع من المدقق تنفيذ تقييم كامل للرقابة الداخلية ، أو متابعة التزام المصرف بكافة الأوامر الإشرافية ، إلا من خلال برنامج عمل مستمر ضمن فترة من الزمن .

49. سادساً: أن مهمة المدقق للمشرف يجب أن تكون على أساس منطقي . وهذا يعني بأن المهمة ، عدا في ظروف خاصة ، يجب أن تكون مكملة لعمل المدقق التدقيقي العادي ، ومن الممكن انجازها بشكل أكثر اقتصاداً وأكثر سرعة من انجازها بواسطة المشرف ، أما بسبب المهارات المتخصصة للمدقق ، أو بسبب تحاشي تكرارها .

50. أخيراً: تحتاج بعض أوجه السرية إلى حماية ، وخاصة سرية المعلومات التي يحصل عليها المدقق خلال علاقته المهنية مع العملاء الآخرين ، التي هي ليست متاحة للمصرف أو للجمهور

### توجيهات محددة لامكانية توسيع دور المدقق

51. أن الطريقة الممكنة لتوسيع دور المدقق تعتمد على طبيعة بيئة الإشراف في الدولة . فمثلاً، في حالة اتباع المشرف طريقة نشطة ، مع تفتيش صارم ومتكرر ، فإن المساهمة التي قد تطلب من المدقق ستكون بالحد الأدنى . ومن ناحية أخرى ، إذا كان الإشراف الماضي أقل توجيهاً ، ومستنداً بشكل رئيسي على تحليل كشوفات التقارير المجهزة من إدارة المصرف ، مقابل التفتيش ، أو أن مصادر الإشراف كانت محسوبة ، فإن المشرف يستطيع الاستفادة من المساعدة التي يمكن للمدقق أن يعرضها في بيان رأيه حول موثوقية المعلومات إذا تم الحصول عليها .

52. ومع ذلك ، وفي هذه الأيام ، فإن قلة من الدول تمارس طريقة إشراف لا تحتوي على عناصر من كلا الطريقتين . وبما أن العمل المصرفي يتطور بشكل معقد ، فإن التفتيش يبرهن ، أكثر فأكثر ، على أنه كثير المطالب بالنسبة إلى مصادر الإشراف . لذا فإن عدة سلطات إشرافية ، ممن مارست التفتيش الموقعي، قد جذبت إلى أن تضع اعتماداً أكبر على كشوفات التقارير، وتنتج إلى المدققين لتقديم مساعدتهم ، وخاصة في المجالات التي تلائم مهاراتهم .

53. في حالة اعتماد المشرفين ، حتى الآن ، على تحليل كشوفات الحصافة لوحدها ، فقد وجد أن درجة معينة من الاختبار الموقعي هي وقاية مفضلة. لذا فإن في مثل هذه الدول ، يعتمد المشرفون أكثر مما سبق على المدققين لمساعدتهم على إنجاز مهام خاصة.

54. أدناه أمثلة على مهام إشرافية خاصة ، والتي تلائم المدققين بشكل خاص :-

- التأكد من صحة كشوفات الحصافة . حيث وجد المشرفون ، في عدد من الدول ، أنه من المفيد أن تطلب المصارف بالحصول على رأي المدقق بأن الكشوفات المختارة قد تم استخراجها بشكل مناسب من سجلات المصرف .
- تقييم معلومات المصرف وأنظمة الرقابة استناداً لمقاييس مزودة من قبل المشرف . ومع ازدياد تعقيد وحجم المعاملات ، وزيادة الاعتماد على أنظمة معالجة البيانات إلكترونياً ، فإن الحاجة إلى أنظمة رقابية ملائمة أصبح أكثر إلحاحاً .
- إبداء الرأي حول الالتزام بالسياسات المحاسبية المناسبة وخاصة فيما يتعلق بالمخصصات مقابل الخسائر المحتملة . وقد أخذ المشرفون يتجهون بازدياد إلى المدققين لاستشارتهم فيما إذا كانت

السياسات المحاسبية المتبعة ملائمة ، وفيما اذا كانت سياسة تكوين مخصصات للديون المدومة والمشكوك بتحصيلها مناسبة.

- اختبار السجلات المحاسبية وناظمة الرقابة فيما يتعلق بالنشاطات الائتمانية للمصرف (وبضمنها الحراسة الامينة)، وذلك في الدول التي لا تعتبر هذه جزءاً من الوظيفة الاعتيادية للتدقيق . وفي حالة كون حجم النشاطات الائتمانية جوهرية بالنسبة إلى حجم المصرف، فإن المشرفين يهتمون بالتأكد من ان هذه النشاطات قد تم فصلها بشكل مناسب عن اعمال المصرف، وان الضوابط المناسبة موجودة في الموضع الصحيح كضمان ضد امكانية الغش أو الاختلاس .

55. في تلك الدول التي كانت فيها الاتصالات بين المدققين والمشرفين وثيقة لفترة طويلة ، فان ميثاقا من الثقة المتبادلة قد تم بناؤه ، وان الخبرة الواسعة قد مكنت كل منهما الاستفادة من عمل الآخر . وتشير التجارب في هذه الدول إلى ان التعارض في المصالح ، والتي قد يراها المدققون مبدئياً كعائق يمنع التعاون الوثيق مع المشرفين ، يتخذ اهمية اقل في التطبيق ، ولا يشكل عائقا امام تبادل الحوار المثمر .

### الحاجة إلى حوار مستمر بين السلطات المشرفة ومهنة التدقيق

56. اذا أراد المشرفون ان يستمدوا فائدة من عمل المدققين على اساس مستمر ، فان المشرفين يحتاجون إلى ان يستحوذوا على ثقة مهنة التدقيق ككل فيما يتعلق بالمناطق الحالية التي تهم المشرفين . وهذا يمكن تحقيقه باقصى فعالية ، على الأرجح ، من خلال مناقشات دورية على المستوى الدولي بين السلطات المشرفة والهيئات المهنية المحاسبية . هذه المناقشات يمكن ان تغطي مناطق ذات اهتمام مشترك ، مثلا معالجة المطالبات على الدول عالية المديونية . وستكون مساعدة كبيرة للمدققين تمكنهم من تقديم احكام جوهرية، في حالة امتلاكهم فهما واضحا ، حسب الممكن ، لمعرفة السلطات المشرفة وموقفها من مثل هذه الامور . وخلال مثل هذه المناقشات ستتاح للمشرفين فرصة بيان وجهات نظرهم في السياسات المحاسبية، ومعايير التدقيق بشكل عام واجراءات التدقيق المحددة بشكل خاص . وهذا سيساعد في تحسين مقاييس التدقيق عموما في المصارف . وقد يكون من المستحسن للجمعيات المصرفية ان تشارك في المناقشات حول بعض هذه المواضيع ، لضمان اخذ كافة وجهات النظر بالحسبان .

57. ان المناقشات بين السلطات المشرفة والهيئات المهنية المحاسبية يمكن ان تكون مفيدة حول سلسلة من القضايا التدقيقية ومشاكل لموضوعات محاسبية ، مثل الطرق المحاسبية المناسبة للوسائل المتطورة الجديدة ، والالوجه الاخرى للابتكارات المالية وتدابير الحماية . هذه المناقشات يمكن ان تساعد على تطور السياسات المحاسبية المناسبة إلى اقصى حد في مثل هذه الظروف .

58. تهتم كل من الوكالات المشرفة ومهنة المحاسبة لضمان وجود تماثل بين مختلف المصارف في تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة . ان الوكالات المشرفة غالبا ما تكون قادرة على ممارسة تأثير اكثر اقناعا على المصارف لتحقيق سياسات متماثلة ، وذلك بسبب سلطاتهم النظامية، بينما غالبا ما يكون المدققون في موقع افضل لمراقبة التطبيق الفعلي لمثل هذه السياسات . لذا فان التحوار المستمر بين الوكالات المشرفة والمهنة يمكن ان يساهم بشكل هام باتجاه توافق معايير المحاسبة على المستوى الوطني .

